

3- الحوامل الأخرى

الحوامل	العدد	النسبة
ملصقات	18	24.00%
بطاقات بريدية	14	18.67%
لوحات تعليمية	13	17.33%
فيديو - أفلام	12	16.00%
برمجيات	8	10.67%
خرائط جغرافية	5	10.67%
حامل سمعي	5	6.67%
المجموع	75	100%

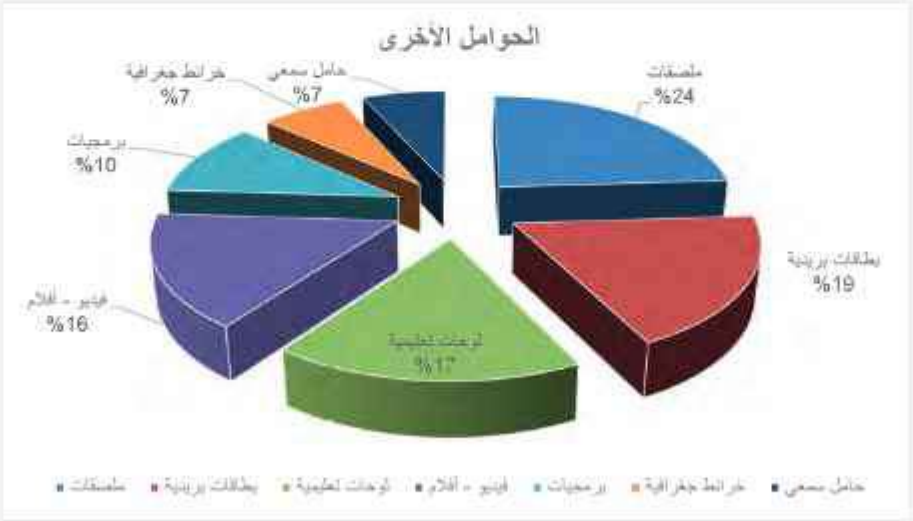

تبين المعطيات المتعلقة بالحوامل غير التقليدية تنوعا في أشكال نشر المعرفة، وتحولا نسبيا نحو توسيع الوسائط المعتمدة خارج الإطار الكتاب التقليدي.

أولا- هيمنة الحوامل البصرية والتواصلية:

تسجل المواد البصرية، خاصة الملصقات واللوحات التعليمية والبطاقات البريدية، حضورا بارزا، مما يعكس تزايد الاعتماد على التواصل البصري في المجالين الثقافي والتعليمي، ودورها في التحسيس ونشر المعرفة.

ثانيا- حضور محدود للإنتاج السمعي والسمعي البصري:

يظهر الإنتاج السمعي والسمعي البصري، مثل الفيديو والأفلام والحوامل الصوتية، بحضور ضعيف، وقد يفسر بتحول هذه الأشكال نحو الفضاء الرقمي، خارج قنوات النشر التقليدية.

ثالثا- بروز حوامل متخصصة:

تبرز البرمجيات والخرائط حضورا نوعيا، رغم محدودية حجمها، حيث ترتبط بمجالات متخصصة، خاصة في الإطارين التعليمي والبحثي، وتعبر عن تنوع وسائط الإنتاج المعرفي.

تشير المعطيات الخاصة بسنة 2025 إلى أن الحوامل الأخرى غير الورقية والرقمية، رغم محدودية حجمها العددي، تمثل مجالًا متنوعًا من وسائل التعبير الثقافي والتعليمي، حيث تتوزع بين الوسائط البصرية والسمعية والبصرية التفاعلية. ويعكس هذا التنوع تحولًا تدريجيًا في أشكال إنتاج المعرفة ونشرها داخل المشهد الثقافي المغربي، علما أن أغلب الإنتاج الوطني من هذه الحوامل، سواء خلال سنة 2025 أو غيرها من السنوات الماضية، لا تعتمد على طلب الإيداع القانوني، وبالتالي فمجموع الحوامل المشار إليها، لا تعكس بالمطلق الإنتاج الوطني، ويمكن التذكير هنا ، على سبيل المثال لا الحصر، أن المؤسسات الوطنية المعنية بالحامل السمعي البصري لا تستجيب لشروط القانون المنظم للإيداع القانوني[14].

[14] يقصد هنا البرامج الاذاعية والتلفزية والأفلام باختلاف أنواعها.

4 - التحليل المقارن لحصيلة النشر (2023–2025)

استناداً إلى معطيات الرصد الببليوغرافي والإيداع القانوني لدى المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، يمكن تسجيل تطور تدريجي ومستقر في عدد الإصدارات خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفق المؤشرات التقريبية الآتية :

السنة	عدد العناوين	نسبة التطور السنوي
2023	حوالي 5.300 عنوانا	—
2024	حوالي 7.000عنوانا	+6%
2025	حوالي 7.143 عنوانا	+7%

أولاً- تطور عدد الإصدارات:

يتضح من خلال المعطيات أن سنة 2024 شكلت مرحلة انتعاش نسبي بعد استقرار ملحوظ في 2023، حيث ارتفع عدد العناوين بنسبة تقارب 7%. ويُعزى ذلك إلى :

- استعادة دور النشر لنشاطها الكامل؛
- ارتفاع عدد الإصدارات الجامعية؛
- عودة المعارض الوطنية والجهوية بوتيرة منتظمة.

أما سنة 2025، فقد واصلت المنحى التصاعدي، لكن بوتيرة أكثر اعتدالاً، وهذا يدل على انتقال القطاع من مرحلة التعافي إلى مرحلة الاستقرار النسبي.

ثانياً- التحول اللغوي:

عرف التوزيع اللغوي تطوراً طفيفاً خلال هذه الفترة :

- 2023 : العربية (67%) – الفرنسية (24%) –الامازيغية (-) - لغات أخرى (9%).
- 2024 : العربية (66%) – الفرنسية (25%) –الامازيغية (1,51%) - لغات أخرى (9%).
- 2025 : العربية (65%) – الفرنسية (25%) –الامازيغية (1,05%) - لغات أخرى (10%).

ويلاحظ تنامٍ تدريجي في حضور اللغات الأجنبية الأخرى، خصوصاً اللغة الإنجليزية، التي باتت لغة مفضلة في النشر الأكاديمي لأهميتها في البحث العلمي ولحضورها الدولي.

ثالثاً- التحول الموضوعاتي:

شهدت السنوات الثلاث استقراراً نسبياً في هيمنة الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مع تسجيل بعض التحولات :

- ارتفاع ملحوظ في كتب الأطفال واليافعين بين 2023 و2025 (من 8% إلى 10%)، ويؤشر ذلك على وعي متزايد بأهمية القراءة المبكرة:
- تزايد نسبي في الكتب ذات الطابع البحثي والأكاديمي، خاصة المرتبطة بالقانون، وبقضايا التراث، والتحول الرقمي، والدراسات المجالية:
- استقرار نسبة الدراسات الدينية دون ارتفاع أو تراجع كبير.

رابعاً- النشر الذاتي والنشر الرقمي:

السنة	النشر الذاتي	النشر الرقمي
2023	7%	5%
2024	17%	6%
2025	18%	7%

تُظهر هذه المعطيات اتجاهاً تصاعدياً في النشر الذاتي، وهو مؤشر مزدوج الدلالة :

- من جهة، يعكس سهولة ولوج المؤلفين إلى الطباعة خارج الأطر التقليدية؛
- ومن جهة أخرى، يطرح تساؤلات حول معايير الجودة والتحكيم العلمي.
- أما النشر الرقمي، عرف هو الآخر تصاعدا لا بأس به. مما يطرح إشكالية الولوج إلى الحوامل الرقمية.

خامسا- التوزيع الجغرافي للمطابع:

تؤكد الإحصائيات الخاصة بتوزيع المطابع داخل المغرب إلى هيمنة واضحة لمحور الرباط- الدارالبيضاء بحوالي 3691 عنوانا من الإصدارات لسنة 2025، بنسبة 18%. بالمقارنة مع سنة 2024، بحوالي 3492 عنوانا، وبنسبة 18%، مع امتياز طفيف لجهة الرباط-سلا-القنيطرة .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمطابع خارج المغرب، فقد أظهرت الإحصائيات بعض التغييرات في جدول الترتيب، حيث احتلت إسبانيا الرتبة الأولى بحوالي104 عنوان من الإصدارات المغربية لسنة 2025 ، بينما اكتفت بطباعة 4 عناوين فقط في سنة 2024. كما توضح الإحصائيات أيضا توجه الناشرين المغاربة إلى طباعة إصداراتهم نحو تركيا، والتي انتقلت من 32 عنوان في سنة 2024 إلى 89 عنوان في سنة 2025. وينطبق ذلك أيضا على لبنان التي عادت إلى وضعها الطبيعي، كبلد تقليدي في النشر العربي، بعد تراجع ملحوظ خلال السنوات الأخيرة (أي قبل 2023) بسبب الأزمات. ففي سنة 2024، بلغ عدد العناوين المطبوعة في هذا البلد حوالي51عنوان، ليرتفع في سنة 2025 إلى نحو 80 عنوان. لكن تبدو المفارقة جلية في حالة مصر التي طبعت للمغاربة خلال سنة 2024 حوالي 157 عنوان، محتلة بذلك المرتبة الأولى في خريطة المطابع للإصدارات المغربية، لتتراجع خلال سنة 2025 بحوالي 79 عنوان.

خلاصة

تمثل الفترة الممتدة ما بين 2023–2025 مرحلة استقرار ونمو معتدل في قطاع النشر والكتاب بالمغرب، مع انتقال واضح من مرحلة التعافي إلى مرحلة التثبيت المؤسساتي.

ورغم استمرار التحديات المرتبطة بالتوزيع، وضعف معدلات القراءة، وكلفة الإنتاج، فإن المؤشرات الرقمية تعكس حيوية ثقافية مستمرة، وتراكماً إنتاجياً يعزز مكانة المغرب ضمن المشهد الثقافي العربي.

5 - قراءة الحصيلة في ضوء السياسات الثقافية العمومية

لا يمكن قراءة التطور العددي المسجل في حصيلة النشر بين 2023 و2025 بمعزل عن التحولات التي عرفتها السياسات الثقافية العمومية بالمغرب، سواء على مستوى الدعم المباشر لقطاع الكتاب أو على مستوى الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم له. فاستقرار المنحى التصاعدي في عدد العناوين، وإن كان معتدلاً، يعكس أثراً تراكمياً لبرامج دعم النشر والكتاب التي تشرف عليها وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الثقافة، لاسيما من خلال آليات دعم الطبع والنشر، ودعم المشاركة في المعارض الدولية، وتشجيع الترجمة.

فخلال سنة 2025، بلغ إجمالي دعم النشر والكتاب ما قدره 909.200,00 درهما، موزعة على النحو التالي[15] :

- نشر الكتاب: منح الدعم لـ 120 مشروع ، بمبلغ إجمالي قدره 2.321.000,00 درهما[16] .
- نشر المجلات الثقافية: منح الدعم لـ 47 مشروع ، بمبلغ إجمالي قدره 971.000,00 درهما.
- إطلاق وتحديث المجلات الثقافية الإلكترونية: منح الدعم لـ 03 مشاريع، بمبلغ إجمالي قدره 105.000,00 درهما.
- المشاركة في المعارض الدولية للكتاب: منح الدعم لـ 131 مشروع، بمبلغ إجمالي قدره 4.226.200,00 درهما.
- النشر الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة بصرية: منح الدعم لـ 05 مشاريع ، بمبلغ إجمالي قدره 71.000,00 درهما.

15- https://mjcc.gov.ma/ar2

انظر الموقع الرسمي لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع الثقافة

16- يلاحظ من خلال الإصدارات التي تم دعمها في إطار نشر الكتاب أن الإبداع، باختلاف تعبيراته، يتصدر قائمة العناوين، تليه الدراسات النقدية الأدبية، ثم الدراسات السوسيولوجية، فالتاريخ وأدب الرحلة و والتراث والفلسفة و السياسة و والدين و التواصل والترجمة والتعليم.
وبالنسبة للمؤشر اللغوي، تتصدر اللغة العربية مجموع الإصدارات المدعومة، تليها اللغة الفرنسية والأمازيغية فالإنجليزية.

- دعم مكتبات البيع (الإحداث والتحديث والتنشيط(: منح الدعم لـ 71 مشروع، بمبلغ إجمالي قدره 3.195.000,00 درهما.
- مشاركة الكتاب المغاربة في إقامات المؤلفين: منح الدعم لمشروعين (02)، بمبلغ إجمالي قدره 20.000,00 درهما.

كما أن الدور التأطيري الذي تضطلع به المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، في مجال الإيداع القانوني والرصد الببليوغرافي، أسهم في تعزيز ثقافة التصريح القانوني بالإصدارات، مما انعكس إيجاباً على دقة المعطيات الإحصائية وشفافيتها. ويُفهم من ذلك أن جزءاً من الارتفاع المسجل لا يرتبط فقط بزيادة فعلية في الإنتاج، بل أيضاً بتحسن آليات الرصد والتوثيق.

أما النمو التدريجي للنشر الرقمي، وإن ظل محدودا ، فإنه يرتبط بالتحول العام الذي تعرفه الإدارة الثقافية نحو الرقمنة، انسجاماً مع التوجهات الوطنية في مجال التحول الرقمي للخدمات العمومية. غير أن بطء هذا التحول في مجال النشر و الكتاب دليل على الحاجة إلى سياسات أكثر جرأة، تشمل تحفيز الاستثمار في المنصات الرقمية، وإرساء إطار قانوني واضح لحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

ومن جهة أخرى، يعد ارتفاع نسبة النشر الذاتي من أبرز المؤشرات الدالة على تحول بنيوي في مجال النشر، إذ يدل على توسع إمكانيات الولوج إلى الإنتاج والنشر لصالح الأفراد. لكن يكشف هذا التحول ، في المقابل، عن محدودية القدرة الاستيعابية لدور النشر، خاصة في شقها المتعلق بالتحرير والتوزيع، كما يثير إشكاليات مرتبطة بمعايير الجودة وتسويق المنتج الثقافي .

وبوجه عام، تؤكد هذه المؤشرات أن السياسات الثقافية العمومية قد أسهمت في تأمين قدر من الاستقرار والانتظام في دينامية النشر، لكن لم يرتق هذا الاستقرار بعد إلى مستوى التحول النوعي، سواء على مستوى توسيع قاعدة القراءة، أو تحسين شبكات التوزيع، أو تعزيز الانتشار الدولي للكتاب المغربي. ومن ثم، فإن المرحلة المقبلة تفترض الانتقال نحو مقاربة أكثر تكاملا، تقوم على ترابط حلقات سلسلة الكتاب، من الإنتاج إلى التوزيع، ومن الدعم إلى التثمين، مع إدماج فعلي لآليات الرقمنة وتوسيع آفاق الانتشار الثقافي.



